مياه ملوثة

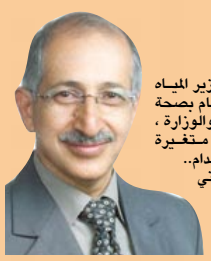

□ من المتوقع أن يوجه النائب سنان العجي تساؤلاً لوزير المياه والبيئة الدكتور عبدالرحمن الارياني بخصوص عدم الاهتمام بصحة الناس من قبل القائمين على مشروع المياه في المؤسسة والوزارة ، حيث والمياه التي تصل الى المنازل في العاصمة متغيرة اللون وتحتوي على شوائب وغير صالحة للاستخدام.. إضافة الى معرفة المعيار والسند القانوني لاحتساب تكلفة الصرف الصحي، ولماذا تفرض رسوم الخدمات طالما والمواطن يقوم بدفع قيمة الاستهلاك الفعلي للمياه.

النائب د.عبد الباري دغيش

إلى أين المسير؟؟

هل يحتمل وضعنا الراهن في اليمن كل هذا التصعيد والمكايدات بين الشركاء الفرقاء؟، وهل يطيق واقع الحال اليمني مزيداً من التشظي والتوترات؟، وهل من الحكمة التمترس كُلاً وراء مواقفه وعدم الوصول إلى وفاق واتفاق بين شركاء العمل السياسي؟

كيف سيكون وقع السنوات القادمة على الجميع في ظل مضاعفات الأزمة المالية العالمية وانحسار عائدات الإيرادات النفطية، واحتمال شحة المساعدات والمنح الدولية ؟، أم إننا سنكون بمنأى عن الأزمة المالية وأعاصيرها ؟

وكيف سيكون واقع الحال بعد النكبة التي أصابت الجناح الشرقي للوطن - حضرموت والمهرة- أي نصف مساحة اليمن تقريباً جراء كارثة السيول والامطار؟

ثم ألا تستدعي التحركات الدولية المريبة على عتبات أوطاننا والمنبئة بعودة الحرب الباردة، وصراع الكبار وتسابقهم على تأمين مصالحهم الحيوية، الآنية والاستراتيجية،في منطقتنا..ألا يستدعي هذا الوضع المأزوم خارجياً ترتيب البيت من الداخل كما ينبغي له أن يكون..ألا يستدعي كل هذا دفعنا للتفكير جدياً وملياً في أين نضع أقدامنا والى أين نخطو؟

إن المسئولية الملقاة على عواتقنا جميعاً تحتم التخلي عن العمل وفقاً للمثل الشعبي القائل: (حبتي والاّ الديك)،كما وتحتم استشعار المخاطر المحدقة بالوطن، والوقوف صفاً لحل المشاكل والمعضلات التي تهدد الجميع.

ولا باس في الاختلاف وتباين وتعدد البرامج ووجهات النظر من اجل الوصول إلى تحقيق مصالح الشعب وانجاز أوليات التنمية في ربوع الوطن..علينا الانطلاق من قاعدة "جزءٌ من الحل،وليس جزءاً من المشكلة"!!

أخيراً وفي ظل أوضاع كهذه علينا التذكر والاعتبار من التاريخ القريب لدول شقيقة في الجوار.. والحصيف العاقل من اتعظ بغيره، فاحذروا وحاذروا وأغلقوا نوافذ العرقنة وأبواب الصومله.. وليعلم الجميع إلى أين المسير؟

- أحمد محمد أحمد الضبيبي
- من مواليد ١٩٥١م مديرية الجبين بني الضبيبي
- عضو مجلس النواب لثلاث دورات
- الدائرة (٢٢٢).
- ماجستير علوم عسكرية أكاديمية وأركان
- عضو لجنة الدفاع والأمن
- عضو لجنة الصداقة اليمنية العمانية
- قائد لواء الدفاع الجوي في فرقة اللواء مدرع
- رئيس هيئة التعاون في الجبين
- مساهم في تأسيس عدة جمعيات خيرية وشبابية.
- عضو اللجنة الدائمة.

سيرة برلماني

baridughaish@yahoo.com

نواب لـ «الميثاق»:

مبادرة الرئيس حرص على الديمقراطية

• أجمع من تحدث لـ«الميثاق» من النواب على أن المشكلة الرئيسية لدى المشترك ليست في الحوار أو المشاركة، وانما تعود لأهداف أخرى يحاول تحقيقها من خلال تأزيمه للمشهد السياسي ومواصلة رفض التعامل المسئول مع المبادرات السياسية.. السطور التالية كفيلة بتقديم الصورة الكاملة لفظاعة الموقف المشتركي.. فإلى التفاصيل..

توفيق الشرعبي- فيصل عساج

النقيب: مواقف المشترك روتين ممل في المزايدة بشأن القضايا العامة

□ النقيب

العليمي: إخفاقات المشترك تجسّد فلسفته الفاشلة لمعطيات المشهد السياسي

□ العليمي

عبدالكريم: المشترك لا يهمه رأب الصدع والتقارب

الورقي: رفض المشترك خيَّبت آمال وتطلعات الشعب

□ الورقي

□ عبدالكريم

العامر: هناك تخاذل مشتركي واضح من قضية الديمقراطية والسلم الاجتماعي

□ العامر

النائب محمد قاسم النقيب أكد في مستهل حديثه أن المشترك أصبح فاقداً للسيطرة على نفسه، وتصرفاته تعكس يوماً بعد يوم المشاكل الخاصة وعدم الثقة التي يعيشها.. بالاضافة الى فقدان الهدف الحقيقي الذي تسعى قيادات أحزاب المشترك نحوه.

وقال: لم تعد مواقف المشترك سوى روتين ممل وأسلوب مكرر وعدائي للسلطة والحزب الحاكم.. كما أنهم فقدوا ما يقدمونه تجاه عناصرهم سوى المزايدة بالقضايا العامة والوطنية.

مشيراً الى أن مبادرة الرئيس تضمنت بوادر طيبة لتحقيق رغبات المشترك وتقديم التنازلات وتجاوز كثير من اخفاقاتهم ولكن الهدف المخفي للمشترك كان دافعاً قوياً لموقفهم والتحفظ تجاه هذه المبادرة.. منوهاً الى أن مصلحة الوطن لا ينظر اليها المشترك إلاّ تالية لهدفه المنشود وإن كان لا يخدم رغبات المواطنين.

فلسفة الفشل

من جهته يرى النائب محمد رشاد العليمي أن موقف المشترك من مبادرة الأخ رئيس الجمهورية لا يعبر إلاّ عن الامتداد الطبيعي لفلسفة الفشل التي يحاول من خلالها مواراة الكثير من الاخفاقات الناتجة بفعل فلسفته الفاشلة لمعطيات المشهد السياسي اليمني والكثير من المحطات التاريخية التي مثلت نقطة تحول في العملية الديمقراطية والسياسية في بلادنا طيلة السنوات الماضية.

مشيراً الى أن هذه الإخفاقات انعكست سلباً على أداء قياداتها وقواعدها.. وأصبحت تدور في حلقة مفرغة من العمل اللاسياسي واللاديمقراطي واللاتنموي.

وقال العليمي: على قيادة المؤتمر الشعبي العام أن تكون عند مستوى المسئولية والعمل على افساح المجال أمام القوى السياسية المعارضة الأخرى والتي تحمل في مضمونها كثيراً من القيم الوطنية والسياسية لتكون شريكاً فاعلاً لما من شأنه التكاتف والتعاضد نحو تنمية خدمية لهذا الوطن المعطاء وبعيداً عن الانجرار وراء أحزاب شاخت بفعل الزمن والسياسات التي قامت بممارستها من أجل أهداف شخصية وأنانية.

مواقف مستنسخة

ووفقاً للنائب فؤاد عبدالكريم فإن أحزاب المشترك لا يهمها رأب الصدع الذي تفتعله ولا يهمها أيضاً تقارب الآراء بدليل أن مواقفها تتشابه -إنْ لم تكن واحدة - تجاه مختلف المبادرات والرؤى التي يتقدم بها المؤتمر الشعبي العام.. بل إن مواقفها مستنسخة تجاه ما يطرحه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يقود البلاد وينظر الى الجميع بنظرة واحدة.

وأضاف: إن أحزاب المشترك تسعى وراء كسب سياسي معين ولو على حساب المصلحة الوطنية.. مشيراً الى أن موقفها تجاه كوارث السيول التي أصابت محافظتي حضرموت والمهرة، كان مؤسفاً لا يُنم عن رؤية مسئولة وموقف إنساني ووطني، وراحت هذه الأحزاب تزايد وتحاول توظيف الكارثة لأهداف حزبية رخيصة.

واعتبر فؤاد عبدالكريم التواصل السياسي مع أحزاب المشترك لا يؤدي الى فائدة ولابد من العمل الجاد لإنجاح العرس الديمقراطي في موعده والمضي في طريق التنمية والخدمات وتلمس هموم واحتياجات الجماهير.

خيبة أمل

أما النائب نجيب الورقي فقد أشار الى أن مبادرة الأخ رئيس الجمهورية جاءت من حرصه الشديد على اشراك كافة القوى السياسية في انجاح هذا التوجه الديمقراطي الذي انتهجته البلاد منذ قيام الوحدة المباركة.. معتبراً التحفظ الذي قوبلت به هذه المبادرة من قبل أحزاب المشترك مثّل خيبة أمل لكثير من التطلعات التي أبداها الرأي العام.. ونوه الورقي الى أن أحزاب المشترك أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن لها أهدافها الضيقة.

تحفّظ

من جهته قال النائب الأخ عبدالوهاب العامر: أأسف للإصرار الذي تنتهجه أحزاب المشترك تجاه كل ما من شأنه أن يعمل على تقريب الرؤى وتطوير العملية الديمقراطية.

وأضاف العامر: لكن المشترك ومن منطلق عدم حرصه على مستقبله السياسي أو تطوير العملية الديمقراطية، ورفضاً لتطلعات الجماهير، تحفَّظ على المبادرة حد الرفض.. وجسد اصراره ومواقفه المتخاذلة تجاه الانتصار للمصلحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

أكد أن الأزمة المالية العالمية ستؤثر على الموازنة العامة للدولة

تقرير برلماني: الاحتياطيات الخارجية آمنة.. ولا خسائر للبنوك المحلية

* «الميثاق» - خاص

* توقع تقرير برلماني أن تؤدي الأزمة المالية العالمية الى تدنّي فرص حصول اليمن على القروض والمساعدات الخارجية مستقبلاً بما في ذلك القروض والمساعدات المخصصة لمؤسسات القطاع العام والصناديق الخاصة كالصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك على الرغم من التطمينات التي حصلت عليها اليمن من الدول والهيئات والمنظمات المانحة.

وقال تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني - حصلت عليه «الميثاق» - إنه إذا ما حدث ذلك فإن أثر الأزمة المالية العالمية على اليمن سيتجاوز الموازنة العامة للدولة الى التأثير على موازنات وأنشطة مؤسسات القطاع العام والصناديق الخاصة.

وأكد التقرير «أن استثمارات البنك المركزي اليمني للاحتياطي النقدي تعتبر آمنة، وفقاً لإيضاحات محافظ البنك المركزي، إذ يقوم البنك باستثمارها في بنوك في شكل ودائع آجلة بعيدة عن مخاطر المضاربة، ويعد عامل الأمان أولوية قصوى في سياسة الاستثمار التي يتبعها البنك المركزي، ثم يأتي بعد ذلك متطلبات السيولة والربحية ويتم توزيع تلك الاستثمارات على الأسواق العالمية لتخفيف المخاطر، ولا يوجد للبنك المركزي أي استثمارات في السوق الامريكية باستثناء الارصدة المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، والذي تصب فيه كافة عائدات بلادنا النفطية، حيث بلغ الرصيد في هذا البنك في ١٥ اكتوبر الماضي ١٥٠,٩ مليون دولار، ويمثل هذا المبلغ فقط ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي احتياطيات بلادنا الخارجية ويتم إعادة توزيع تلك الأرصدة الناجمة عن مبيعات النفط على الاسواق العالمية مع إبقاء مبالغ كافية في بنك الاحتياطي الامريكي لمواجهة متطلبات السيولة ودفع الالتزامات».

وأشار الى أن بقية الاحتياطيات مستثمرة في بنوك أوروبية، وهي بنوك أعلنت حكوماتها ضمان كافة الودائع لدى تلك البنوك، كما أن احتياطيات اليمن الخارجية من النقد الأجنبي تتكون من سلة من العملات، حيث إن الدولار يمثل نسبة ٦٩,٣٪ من إجمالي الاحتياطي، واليورو ٢٠,٦٪، والجنيه الاسترليني ٨,٧٪، وبقية العملات ١٪.

وأظهر التقرير البرلماني أن تلك الاحتياطيات بلغت في ١٥ اكتوبر ثمانية مليارات و ٧٨٨ مليوناً و ٦٣٠ ألفاً و ٤٣٥ دولاراً، وهي تشمل الى جانب أصول البنك المركزي ودائع البنوك المحلية وودائع المؤسسات والهيئات وكذا الاحتياطي الالزامي على ودائع البنوك المحلية من الدولار وتأمينات الاعتمادات.

وأضاف: ولإدارة تلك الاموال يقوم البنك المركزي بالمتابعة المتواصلة وعلى مدار الساعة لكل البنوك التجارية في الخارج والتي لدى البنك المركزي حسابات واستثمارات لديها، كما قام البنك المركزي بعمليات تحويل كبيرة من حساباته في البنوك الى حساباته في بنوك أخرى في أوروبا ولم يواجه البنك المركزي أية صعوبات في عمليات التمويل، حيث بلغ اجمالي حركة الودائع من ١-١٨ اكتوبر حوالى ٥٥٠ مليون دولار، منها مبلغ ٣٦٠ مليون دولار عمليات استثمار جديدة مع بنوك أوروبية ذات قدرة وملاءة مالية كبيرة، وبقية الودائع تم إعادة استثماراتها من وإلى بنوك مختلفة ودون أية صعوبات، وهو ما يؤكد سلامة موقف البنوك التي يتعامل معها البنك المركزي.

البنوك لم تتأثر

وكشف التقرير أن البنوك المحلية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وأرجع ذلك إلى عدة اسباب من بينها السيولة العالمية التي تتمتع بها البنوك العاملة في اليمن، حيث إن معظم أصول البنوك على شكل نقد او استثمارات في أصول مأمونة، وبالتالي ليس لديها أزمة سيولة، حيث يقدر البنك المركزي متوسط السيولة لدى البنوك التجارية بحوالى ٧٠٪، في حين لدى البنوك الاسلامية بـ٥٠٪، كما أن البنوك اليمنية ليس لديها أي استثمارات مرتبطة بصناديق الاستثمار العقارية أو بأسهم وسندات خارجية، باستثناء بعض الاستثمارات العقارية لبعض البنوك غير التقليدية والتي تشكل نسبة بسيطة من أصولها الخارجية.. وقال: إن عدم وجود بورصة وسوق مالية للأسهم في بلادنا جنّب القطاع الاقتصادي والمصرفي تداعيات الأزمة المالية العالمية، مع العلم أن لدى القطاع المصرفي المحلي استثمارات خارجية لكنها تشكل نسبة بسيطة من إجمالي اصولها وهي مستثمرة في بنوك عالمية مستقرة ومدعومة من حكوماتها، ولم تتعرض البنوك المحلية لأية خسائر نتيجة لهذه الاستثمارات، كما أن الارصدة الخارجية للبنوك الوطنية موزعة بشكل يقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها، ومعظمها عبارة عن حسابات جارية لمواجهة الالتزامات الناجمة عن فتح الاعتمادات المستندية للتجار المستوردين.

تراجع أسعار النفط

واعتبر التقرير أن انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية المتغير الاكثر عمقاً للأزمة المالية العالمية على الموارد العامة للدولة وبالتالي على اقتصادنا الوطني، حيث تراجعت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في شهر يوليو الماضي عند سعر ١٤٦ دولاراً للبرميل الى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل في ١٧ اكتوبر وتتوقع استمرار تراجعه الى مستويات أدنى وإذا ما تعمق الركود الاقتصادي العالمي.

وحذّر من الآثار السلبية لهذا الانخفاض على كلٍّ من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وعلى مجمل الأوضاع المالية والاقتصادية والتنموية.